

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

### الجمعية العلمية نادى الدراسات الاقتصادية

هاتف/فاكس: 021 47 75 15

رقم الحساب البنكي: N° 16-287/60-200 badr bank

الموقع: [www.clubnada.jeeran.com](http://www.clubnada.jeeran.com)

البريد الإلكتروني: [cee.nada@caramail.com](mailto:cee.nada@caramail.com)

المقر: ملحقة الخروبة الطابق الأول

علم - عمل - إخلاص

قسنطينة : 2002/05/08

الأستاذ: محمد الشريف منصور  
أستاذ مساعد بقسم علوم التسيير  
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير  
جامعة منتوري قسنطينة  
طريق عين الباي  
قسنطينة  
- 25000 -  
الفاكس: 031/62.09.09  
031/52.26.12

E-Mail : [mansour-mch@caramail.com](mailto:mansour-mch@caramail.com)

إلى أمانة الملتقى الوطني الأول حول:  
الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة  
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير  
جامعة سعد دحلب - البليدة  
ص.ب: 270  
البليدة - 09000  
الهاتف/ الفاكس: 025/43.36.41  
E-Mail : [secretariat@crc-univ.dz](mailto:secretariat@crc-univ.dz)

الموضوع: إرسال النص الكامل للمداخلة الموسومة :

### **التكامل الصناعي المغربي كألية للاندماج في الاقتصاد العالمي**

ببعض من التأخر الناجم عن ضغوطات نهاية السنة البيداغوجية و بعض الالتزامات الشخصية ، يشرفني أن أرسل لكم النص الكامل للمداخلة المشارك بها في ملتقاكم الوطني حول :  
" الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة " يومي 22/21 ماي 2002 ، عن طريق البريد الإلكتروني و كدى عبر البريد مطبوعة و مرفقة بقرص مرن ، متمنيا مسبقا النجاح كل النجاح للملتقى و كل التشجيع للجنة المنظمة .

تقبلوا مني فائق الاحترام و التقدير .

الأستاذ :

محمد الشريف منصور  
جامعة منتوري قسنطينة

## مقدمة:

لعل من أهم الظواهر التي أصبحت تميز الاقتصاد العالمي خلال العشرية الأخيرة الماضية، هي تلك التطورات الكبيرة والمذهلة في مجالات التكنولوجيا و تزايد حجم المبادلات الدولية، و تزايد الاعتماد المتبادل، و كذا تلك النزعة المتزايدة لإنشاء تشكيلات و تجمعات اقتصادية جهوية و انتقال العلاقات الدولية من مرحلتها العالمية إلى مرحلتها الشمولية، و التي يمكن لنا النظر إليها من زاويتين:

الأولى اندماجية، إذ ينظر للتكامل الاقتصادي على أنه إحدى الآليات الهامة التي تساعد على اندماج اقتصاديات البلدان على الصعيدين الإقليمي و العالمي، من خلال تعميم العولمة و تزايد اندماج المؤسسات و الشركات الكبرى

أما الثانية فينظر من خلالها للتكامل الاقتصادي على أنه سوف يؤدي إلى الزوال التدريجي للدولة من الداخل و يحد من اعتمادها على ذاتها.

و سوف نحاول عبر ورقة العمل هذه، أن نبين وفق النظرة الأولى إشكالية مدى إمكانية تجسيد التكامل الاقتصادي المغربي و استعماله كأداة وآلية لاندماج البلدان المغربية في الاقتصاد العالمي، و ذلك وفق النقاط التالية:

### مقدمة

- 1- ماهية و شروط التكامل الاقتصادي الدولي
  - 2 - الواقع الاقتصادي و الصناعي المغربي
  - 3 - الطبيعة الهيكلية للاقتصادات المغربية
  - 4 - التكامل الصناعي المغربي
  - 5- البعد الخارجي للتكامل الصناعي المغربي
- الخاتمة

## 1 - ماهية و شروط التكامل الاقتصادي الدولي :

- يحدد التعريف التقليدي لمفهوم التكامل الاقتصادي الدولي ثلاث وظائف :
- تكييف العلاقات الاقتصادية بين البلدان الداخلة في التكامل
  - استبعاد أي تمييز أو عقبة تحول دون نمو و تطور التبادل
  - التنسيق بين السياسات الاقتصادية من أجل تقريب أسعار مختلف المنتجات و الخدمات في البلدان الأعضاء
- بعبارة أخرى التكامل الاقتصادي هو وسيلة من وسائل التنمية السريعة و الشاملة ، و يكاد يكون الطريق الأكثر فعالية لتحقيق التنمية و الخروج من حالة التخلف بتوحيد الجهود و الإمكانيات المتوفرة لرفع معدلات التنمية
- وحسب الأستاذ حبيب الملكي (1) أن هناك مجموعة من العوامل و الشروط الاقتصادية التي يمكن أن تساعد على تدليل العقبات التي تواجه العملية التكاملية ، و تتمثل هذه العوامل الاقتصادية التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار فيما يلي :
- مستوى التطور الاقتصادي لكل بلد
  - حالة شبكات النقل و المواصلات و شبكات الاتصال الموجودة
  - العمل في مراحل لاحقة على توفير ما يمكن اعتباره من الشروط الرئيسية التي تساعد على تقدم و تعميق العمل التكاملي
  - وضع نظام تعويضي من خلال وضع آلية تسمح باستحداث توزيع عادل للمزايا و التكاليف المتولدة عن عملية التكامل

## 2 - الواقع الاقتصادي و الصناعي المغربي :

حتى نستطيع التعرف عن الواقع الاقتصادي و الصناعي الذي يميز اللدان المغربية ، لابد لنا من إزاء تشخيص عن الامكانيات و الطاقات التي تتوافر عليها بلدان المنطقة ، التي تتربع على مساحة إجمالية تقدر ب 6 ملايين كلم<sup>2</sup> ، منها حوالي 5000 كلم كشریط ساحلي على ضفاف البحر المتوسط و حوالي 700 كلم على الساحل الأطلسي ، و هي رقعة جغرافية تتمتع بخصائص مناخية و زراعية متنوعة تسمح بزراعة مختلف أنواع الحبوب و الخضر و الفواكه و غيرها ، بحيث يتراوح هذا التنوع في المناخ و الغطاء النباتي من الشمال إلى الجنوب ، و أعطى هذا التنوع المناخي و الجغرافي ميزة نسبية تتميز بها المنطقة بتوافر الثروات الباطنية و الطبيعية بشكل كبير ، و التي ما يزال الكثير منها غير مستغل إلى يومنا هذا و منها : البترول المتواجد بكثافة خاصة في كل من الجزائر و ليبيا و نسيبيا في تونس ، و كذا الغاز الطبيعي حيث يقدر الاحتياطي المتواجد في الجزائر وحدها ما يعادل تقريبا 3000 مليار م<sup>3</sup> ثم تأتي بعد ذلك كل من ليبيا و تونس ، و الفوسفات المتواجد بكثافة أكبر في كل من المغرب الذي يعتبر المنتج العالمي الثالث لهذه المادة و تونس التي تحتل المرتبة الخامسة عالميا ، و تواجد الحديد بكثافة أكبر في موريتانيا ، بالإضافة إلى تواجد معادن أخرى في المنطقة : كالححاس و الزنك و اليورانيوم و الذهب ... بالإضافة إلى موارد زراعية و بشرية و سياحية ... و التي يمكن أن تجعل من المنطقة المغربية منطقة قابلة للتشكل اقتصاديا و سياسيا .

و يبين لنا الجدول الموالي أهم المميزات العامة للبنى و الهياكل الاقتصادية و الإنتاجية المغربية في بداية التسعينات ، و أهم الثروات المتواجدة في المنطقة .

جدول رقم (1): بعض المؤشرات العامة للاقتصاديات المغربية

| المجموع | موريتانيا | تونس | المغرب | ليبيا | الجزائر | البلد<br>الوحدة                       |
|---------|-----------|------|--------|-------|---------|---------------------------------------|
| 5.832   | 1080      | 164  | 446    | 1.760 | 2.382   | المساحة ( ألف كلم2 )                  |
| 62,94   | 1,85      | 7,99 | 24,5   | 4     | 24,6    | السكان ( 1990 ) مليون                 |
| 32193   | -         | 1790 | 3      | 22000 | 8400    | احتياطي البترول                       |
| 133100  | -         | 3100 | 100    | 25700 | 104200  | احتياطي الغاز                         |
| 110024  | 816       | 9019 | 14213  | 22326 | 63650   | الناتج الداخلي الخام<br>(مليون دولار) |

Source : joseph Muzikar, Les Perspectives de L'intégration des pays Maghrébins, centre européen universitaire de Nancy, imprimerie V. doux, 1968, P.29

- نظريا لنجاح أي تعاون اقتصادي بين أي بلدان فإن الأمر يتطلب توافر مجموعة من الشروط التي حددها الاقتصادي السنغالي مختار ضيوف في كتابه المخصص لمختلف مشاريع الشراكة الاقتصادية ، تعتمد على الحرية المطلقة لحركة البضائع بين البلدان المشاركة كما أنها تعتمد على توزيع العمل بين هذه البلدان الذي سوف يسمح بنمو التبادل التجاري .
- و كانت أول محاولة للشراكة الاقتصادية المغربية ما بين ( 1964-1975 ) ، و ذلك بعد اجتماع وزراء الاقتصاد المغربية الأول في 1964/09/26 و الثانية في 26 نوفمبر من نفس السنة في طنجة ، و اتفق على إنشاء الهيئة الدائمة للتشاور المغربي " CPCM " المكلفة بدراسة مجموع المشاكل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي المغربي ، و قد اقترحت هذه الهيئة سنة 1964 ثلاثة حلول للمشاكل التي تعاني منها البلدان المغربية و هي :
- الحل الأقصى : الذي يوجب إمضاء اتفاقية الوحدة المغربية الاقتصادية مع إلغاء العراقل الجمركية في وجه السلع ، و إيجاد عملة مشتركة ، مع تجانس السياسات الاقتصادية بين بلدان الاتحاد و تشكيل مجلس له السلطة في اتخاذ القرارات .
  - الحل الأدنى : الذي يتضمن تشكيل تدريجي للوحدة المغربية الاقتصادية و الارتباطات الوحيدة هي المشاركة في حوارات دورية للنقاش حول تأسيس مصانع جديدة .
  - الحل الوسطي : يتمثل في توحيد الصناعة و تحرير التجارة و أعطى هذا الحل للبلدان المغربية مدة 5 سنوات للتقليص من القوانين الجمركية في المواد و السلع المتبادلة ، و محاولة تأسيس بنك مغربي مشترك لتمويل المشاريع للفائدة المشتركة و الاتجاه نحو توحيد سياساتها الاقتصادية .
- و حسب الاقتصادي المغربي حبيب المالكي فإن الشراكة بين البلدان المغربية تستلزم القيام ببعض الجهود و التي حصرها فيما يلي :
- نمو التبادل الاقتصادي بتوحيد السياسات الجمركية ( تحديد قائمة السلع للتبادل الحر )
  - توحيد السياسة في المجال الصناعي و بالخصوص في قطاعات : المناجم و الطاقة و النقل و الاتصالات

- توحيد السياسة اتجاه بلدان الاتحاد الأوروبي  
غير أن تحقيق بعض المشاريع الاقتصادية في الميدان واجهتها بعض المشاكل و التي نذكرها  
فيما يلي :

- مراقبة رأس المال : موضوع النقاش هنا كان يتمحور حول المواد من المؤسسات المشاركة في الاتحاد فقط هي القابلة للتداول في الأسواق المغربية بدون قيود ، و هذا يعني أن المؤسسات الموجودة داخل هذه البلدان و برأس مال أجنبي سوف تتقيد بهذا القانون ، و منه يكون الاقتصاد الأجنبي المستفيد الأكبر و ليس الاقتصاد المغربي .
- مشكل أصل البضائع و نسبة الشراكة : حتى تكون المادة المصنوعة في المنطقة المغربية موضوع المبادلة ذات أصل مغربي يجب توافر بعض الشروط ك رأس المال المغربي أو نسبة الشراكة فيه تكون بنسبة تفوق 50 %
- الميزة الصناعية : الشراكة المغربية لا يمكن أن تستفيد منها سوى الصناعات الحديثة التي تشكل أساس السوق الوطنية في نجد نصيب الصناعات القديمة ضئيل التي تشكل معظم النسيج الصناعي المغربي .
- شروط الإنتاج : و يتضمن هذا العمل على تقدير لحظة الإنتاج و تحديد القيمة المضافة الوطنية .

و يوضح لنا الجدول الموالي المبادلات التجارية البينية للبلدان المغربية خلال سنة 1988  
بملايين الدولارات .

جدول رقم ( 2 ) : المبادلات التجارية المغربية البينية  
خلال سنة : 1988

الوحدة: مليون دولار أمريكي

| البلد            | الجزائر | ليبيا | المغرب<br>الأقصى | موريتانيا | تونس |
|------------------|---------|-------|------------------|-----------|------|
| الجزائر          | -       | 29    | 5,5              | 5,5       | 78,0 |
| ليبيا            | 8,2     | -     | 0,9              | -         | 7,7  |
| المغرب<br>الأقصى | 10,7    | 96    | -                | 3,2       | 4,8  |
| موريتانيا        | 3,3     | -     | 0,23             | -         | -    |
| تونس             | 57,0    | 37    | 11,5             | 0,2       | -    |

Source : Badre Eddine Allali, Le commerce inter-Maghrebin : pour une  
Dynamisation des échanges, 1990, p. 11

ما يمكن استنتاجه من هذا الجدول هو ضعف العلاقات التجارية بين البلدان المغربية سواء من  
حيث التصدير أو الاستيراد .

### 3 - الطبيعة الهيكلية للاقتصاديات المغاربية :

**الجزائر :** لعل التطورات الكبيرة التي يعرفها الاقتصاد العلمي حاليا ، تستدعي من الجزائر رفع التحدي لمواجهة هذه التغيرات و البحث عن سياسات تنموية بديلة عن تلك التي عرفتها من قبل ، و يظهر البديل التنموي الجهوي المغاربي في إطار هذا التكتل إحدى السياسات التي تترقب و تنتظر إليها الجزائر بعين من الأمل ، التي تسمح لها بمواجهة الضغوطات الخارجية و تحسين مستوى معدلات النمو فيها ، لهذا الغرض بادرت الجزائر بإدخال إصلاحات هيكلية على المستويين الكلي و الجزئي للاقتصاد الوطني الغرض منها إعادة التوازنات الكبرى للاقتصاد تطبيق سياسات تسمح لها بالانتقال إلى اقتصاد السوق و بأقل الأضرار الإجتماعية . و من خلال تحليل تطور الاقتصاد الجزائري نجده في بداية التسعينات كان و ما يزال يعاني من تبعية اقتصادية متعددة الأبعاد : (2)

- **تبعية غذائية :** و تتمثل في استيراد ما يقارب 3/2 من احتياجات السكان الغذائية و خاصة منها الحبوب بمختلف أنواعها ، و يمكن إرجاع مرد هذه التبعية أساسا إلى ضعف الإنتاج الزراعي بالرغم من السياسات الإصلاحية التي شهدتها القطاع منذ الاستقلال ، مما أدى إلى انخفاض نصيب الفرد الواحد من المنتج الغذائي و يعود هذا أساسا إلى عاملين اثنين : الأول متعلق بانخفاض الإنتاج الزراعي و الزيادة الكبيرة في عدد السكان ، أما الثاني فمتعلق بضعف مردودية الهكتار الواحد من الحبوب إذ لم يتغير كثيرا عما كان عليه في بداية القرن العشرين
- **تبعية تكنولوجية :** ناجمة أساسا عن طبيعة الاختيارات التكنولوجية و النمط التصنيعي الذي اتبعته الجزائر خلال عقد السبعينات ، و الذي تميز بافتقاره إلى سياسة تكنولوجية واضحة و متميزة ، و الرغبة لدى متخذي القرار في الحصول على التجهيزات و المعدات الإنتاجية و المصانع الجاهزة أمام إلحاح و كثافة البرامج الاستثمارية المتزايدة
- **لتبعية المالية :** و هي مرتبطة بالتبعية الغذائية و التكنولوجية و بالاختيارات التمويلية التي اعتمدت عليها الجزائر في تمويل برامج تنميتها الاقتصادية خلال السبعينات أين شكلت إيرادات المحروقات إلى جانب الاستدانة الخارجية مصدرا أساسيا في عملية تمويل المشروعات .

**تونس :** على الرغم من افتقار الاقتصاد التونسي للموارد الطبيعية و الاقتصادية مقارنة ببعض بلدان المنطقة ، إلا أن وقع الأزمة الاقتصادية عليه كان أقل حدة و ضررا حيث استطاع أن يمتص الصدمات بكيفية أحسن من كثير من البلدان الشبيهة معه من حيث الظروف و الموارد الاقتصادية ، و مرد هذا يعود إلى تحسن مستويات الإنتاجية و المردودية الاقتصادية في بعض الأنشطة منها خاصة السياحة التي أصبحت تشكل المصدر الأول من العملة الصعبة بعد تراجع أسعار البترول في السوق الدولية ، غير أن هيكله الاقتصادي الذي يعتمد أساسا على مدا خيل السياحة و البترول و الفوسفات جعله كغيره من الاقتصاديات الأخرى للمنطقة تابعا لتقلبات التغيرات التي تحدث في الأسواق العالمية ، و يعاني بدوره إلى تبعية خارجية متعددة الأشكال خاصة فيما تعلق بوارداته من السلع الاستهلاكية و الغذائية ، و قد تضافر ذلك مع الهزات و التقلبات التي عرفتها أسواق السلع و المال الدولية لجعل الاقتصاد التونسي عاجز عن مواجهة الاختلالات الهيكلية التي أصبح يعرفها منذ مطلع الثمانينات ، و من أهم هذه العقبات التي حالت دون تحقيق ذلك : (3)

- عجز هيكل في ميزان المدفوعات

- تراجع الإنتاج من البترول و الفوسفات و تراجع معدلات نمو الاقتصاد ليستقر عند متوسط 3% خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين
- تبعية خارجية فيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية و السلع التجهيزية
- تراجع حصيلة الإيرادات من العملة الصعبة نتيجة تراجع أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية ، و تراجع المحاصيل الزراعية و كدى تراجع عدد السواح و انخفاض تحويلات المهاجرين من الخارج .

**المغرب :** على غرار الانتعاش و الديناميكية التي عاشها الاقتصاد المغربي خلال فترة السبعينات حيث وصل معدل متوسط النمو إلى 7,5% و هذا نتيجة للارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار الفوسفات التي تشكل المادة الرئيسية في الصادرات المغربية ، فإنه عرف بعض الاختلالات الهيكلية خلال عشرية الثمانينات ، مما دفع بالسلطات تطبيق مجموعة من الإجراءات و البرامج التعديلية الهيكلية تحت إشراف صندوق النقد الدولي و الشروع في إعادة جدولة الديون الخارجية للمغرب ، و من أهم العقبات التي عرفها المغرب هو اعتماد صادراته على منتج واحد فقط و هو الفوسفات مما أدى إلى اختلال إيراداته في حالات تراجع الأسعار الدولية للفوسفات " تراجع نسب التبادل الدولية " ، و كدى لافتقاره لمصادر طاقوية معتبرة شكل عبئا كبيرا على الاقتصاد المغربي مما ساهم في زيادة العجز الهيكلي لمبادلاته الخارجية ، خاصة بعد ارتفاع أسعار البترول و أحيانا أخرى بفعل انخفاض أسعار الفوسفات و قيمة الدولار الأمريكي .

و لقد عانى الاقتصاد المغربي خلال الثمانينات من ثلاث مشاكل أساسية حالت دون انتعاشه و انطلاقة مرة أخرى و هي :

- ضعف إنتاجية الزراعة المعيشية و عجزها عن تلبية كل احتياجات السكان من المواد الغذائية نتيجة تزايد عدد السكان الذي بلغ متوسط معدل الزيادة خلال نفس الفترة 2,6%
- ثقل فاتورة الواردات من المواد الطاقوية
- ارتفاع نسبة الواردات من السلع الأساسية و الصناعية

**ليبيا :** يتميز الاقتصاد الليبي ببعض الخصوصيات التي تميزه عن غيره من الاقتصاديات المغاربية الأخرى :

- شساعة كبيرة في المساحة و قلة في عدد السكان و ثروة بترولية معتبرة
- قلة الأيدي العاملة المحلية و وجود احتياجات كبيرة من عنصر العمل ، جعلت ليبيا تستقبل أعداد كبيرة من المهاجرين ذوي جنسيات مختلفة، حيث قفزت نسبة السكان الأجانب من 11% سنة 1970 إلى 48% سنة 1983 ، و لقد كان للتواجد الأجنبي المكثف نتائج اقتصادية سلبية ، تمثلت خاصة في عدم تمكن الأيدي العاملة المحلية من اكتساب المهارات و الخبرات المهنية اللازمة ، حيث كانت نسبة الخبراء الأجانب سنة 1975 تعادل 70% ، إضافة إلى الانعكاسات الاجتماعية لوجود أعداد كبيرة من الأجانب ذوي عادات و تقاليد و سلوكيات و ديانات متباينة .
- و رغم المشاريع الاستثمارية الضخمة و محاولة تطوير القطاع الزراعي و الإيرادات المالية الضخمة بفعل ارتفاع أسعار البترول ، فإن الاقتصاد الليبي ظل يعاني من تفكك هيكله الإنتاجية و خلل كبير في تجارته الخارجية

**موريتانيا :** تعتبر موريتانيا أقل البلدان المغاربية كثافة سكانية مقارنة بمساحتها الجغرافية ، و أقلها أيضا من حيث نصيب الفرد الواحد من الناتج القومي الداخلي الإجمالي ، حيث لم يتعدى 480 دولار سنة 1989 ، و تعد موريتانيا بلد زراعي رعي بالدرجة الأولى ، بالإضافة إلى



وجود بعض النشاطات الصناعية ، كاستغلال المناجم و بالخصوص مناجم الحديد الذي أصبح يشكل تصديره المصدر الأساسي للعملة الصعبة للبلاد ( 90 % من إجمالي الصادرات سنة 1979 ) ، مع محاولات لإقامة بعض الوحدات الصناعية الصغيرة و المتوسطة ، وبالخصوص في صناعة السمك التي تتوافر عليها ثروة سمكية كبيرة ، غير أن الجفاف و المشاكل الاقتصادية التي عرفته موريتانيا خلال عشرية الثمانينات أدت إلى تراجع مستويات النمو و تزايد العجز في ميزان المدفوعات و الميزان التجاري ، ورطها في دوامة المديونية ، و كغيرها من البلدان المغاربية لمواجهة هذه المشاكل شرعت موريتانيا ابتداء من سنة 1985 في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المقترح عليها من طرف صندوق النقد الدولي و البنك العالمي كمحاولة لتصحيح الاختلالات و إنعاش أهم الأنشطة الاقتصادية في البلاد .

كما يتميز الاقتصاد الموريتاني بافتقاره للموارد الطاقوية ، حيث لم يتعد إنتاجه من الطاقة 3000 كلواط سنة 1989 في الوقت الذي كانت فيه الاحتياجات من نفس المادة 1438000 ، و نسجل أيضا تراجع الأنشطة الزراعية التقليدية ، حيث بعد ما كان هذا القطاع يساهم بنسبة 40 % من إجمالي الناتج الداخلي الخام خلال الستينات أصبح لا يتعدى نسبة 20 % خلال الثمانينات ، و هي نفس الظاهرة تقريبا عاشها قطاع المناجم المتمثل أساسا في الحديد و النحاس ، حيث تراجع نصيبهما من إجمالي الناتج الداخلي الخام من الربع في الستينات إلى حوالي 17 % في النصف الثاني من عقد الثمانينات .

#### 4 – التكامل الصناعي المغاربي :

على غرار الاتحادات الاقتصادية و الجهوية المتواجدة هنا و هناك عبر العالم التي تتميز بكثافة و متانة الروابط و الصلات الاقتصادية و التجارية السائدة بين أعضائها ، فإن بلدان المغرب العربي نجدها في وضعها الراهن لا تمثل إلا مجموعة هشّة ، حيث أن حجم المبادلات و الروابط الاقتصادية و التجارية بينها ضعيف جدا ، إذ لم تتجاوز على العموم نسبة 5 % في نهاية عقد الثمانينات ، و عليه يظهر التكامل الاقتصادي المغاربي في هذه الدراسة و خاصة في جانبه الصناعي على أنه مجرد مشروع مستقبلي رغم المحاولات التي تمت حتى الآن ، إلا أنه يظل مشروع قابل للتحقيق إذا ما توافرت الإرادة السياسية الصادقة و استحدثت التغيرات و التحولات اللازمة لذلك على مستوى البنى الإنتاجية و الاختيارات الاقتصادية و التطورات السياسية .

و يتطلب هذا توحيد الجهود بالدرجة الأولى على إقامة صناعة غذائية تسمح بتغطية العجز الغذائي على مستوى المنطقة و التقليل من التبعية الغذائية ، و هو الأمر الذي يستلزم استصلاح الملايين من الهكتارات الزراعية الجديدة و توفير التجهيزات و المعدات الزراعية لتحسين السلالات الحيوانية و النباتية .

مما سبق يظهر أن بلدان المغرب العربي هي بصدد مواجهة ثلاثة اختيارات لكل منها انعكاساتها و عواقبها على المستقبل التنموي للمنطقة و لمعاناتها في العلاقات الاقتصادية الدولية :

- 1 – إما اكتفاء بلدان المنطقة بالبقاء في عزلة تؤول بكل واحد منها إلى المزيد من الركود و التخلف و هو ما أثبتته التجارب التاريخية للعديد من البلدان في العالم
- 2 – أو الانخراط في فلك التكامل التبعي و الخضوع للقوى الاقتصادية الكبرى و هي الحالة التي توجد عليها بلدان المنطقة اليوم

3 – الدخول في تكامل متكافئ ما بين بلدان المنطقة مع بعضها البعض و هناك مجموعة من العوامل الموضوعية و الواقعية التي تدعو إلى اختيار البلدان المغاربية الشكل الثالث من الاختيارات السابقة الذكر تتمثل فيما يلي :

- حالة التخلف و التفكك التي توجد عليها اقتصاديات هذه الأقطار
- تفاقم التبعية الاقتصادية و التجارية للخارج
- ضعف الإنتاج في المنطقة

و يبدو من خلال تحليلنا للمسيرة التنموية للبلدان المغاربية في جانبها الصناعي و من خلال  
الإمكانيات و القدرات التي تتوافر عليها البلدان ، أن المنطقة مازالت من حيث مستوى و كيفية  
استغلالها بعيدة عن معايير الاستخدام العقلاني ، و أن مستوى التطور الاقتصادي و الوضع  
الاجتماعي السائدين في كل بلد لا يمكن تحسينهما و تسريع وتائر نموها إذا لم تتم إعادة النظر في  
أساليب التخطيط و التنفيذ و التنظيم و الإدارة السائدة على مستوى اقتصاديات هذه البلدان ، لأن  
الوضع الحالي لمنطقة المغرب العربي على الساحة الاقتصادية الدولية لا يتماشى مع الطاقات و  
الموارد الاقتصادية الهائلة التي تزخر بها المنطقة ، فنصيب بلدان المنطقة الخمسة في نهاية  
الثمانينات كان أقل من 1 % من إجمالي التجارة العالمية ، كان نصيب الصادرات منها حوالي  
20736,42 مليون دولار أمريكي ( 0,88 % ) و الواردات 19558,68 مليون دولار أمريكي  
( 0,80 % ) من إجمالي التجارة العالمية ، و يمكن إرجاع أسباب هذا الضعف من جهة إلى  
الفترة الاستعمارية الذي ربط اقتصاديات هذه البلدان بالبلد المستعمر ، و إلى السياسات التي  
انتهجت و الاختيارات التي تتحمل فيها سلطات البلدان مسؤولية كبيرة من جهة أخرى .  
ما يمكن استخلاصه مما سبق نقول أن البلدان المغاربية تتوافر على إمكانيات كبيرة تسمح لها  
بإقامة تعاون و تكامل بين مختلف الأقطار المغاربية ، تتميز أساسا باحتوائها على قطاعات  
صناعية متباينة حقيقية ، و هي خصائص يمكن أن تشكل قاعدة لانطلاق ديناميكية جديدة للتقارب  
و التعاون و التكامل بين بلدان المنطقة ، خاصة و أن كل العوامل المساعدة على تحقيق هذا  
الأخير متوفرة بشكل أو بآخر و لم تستغل بطريقة جدية و مستمرة حتى الآن شريطة استحداث  
بعض التحولات البنوية و التعديلات على المستوى المحلي و الجهوي ، أي التوفيق بين المنطق  
القطري و المنطق المغاربي ، لأن النزعة الحالية للسياسات الصناعية التصديرية و البنية الهيكلية  
لقطاع المبادلات الخارجية في المنطقة لا يساعدان على تحقيق اندماج إيجابي في الاقتصاد  
العالمي خاصة أن المنافسة أصبحت أكثر شراسة ، كما أن الحواجز أمام المنتجات المغاربية  
سواء كانت زراعية أو صناعية زادت كما و نوعا .

و يعطينا الجدول الموالي نظرة عن مجالات التكامل الممكنة في بعض الأنشطة الإنتاجية للبلدان  
المغاربية.

جدول رقم ( 3 ): مجالات التكامل الممكنة في بعض الأنشطة الإنتاجية للبلدان المغاربية

| أسواق ممكنة                    | ملاحظات حول الاستهلاك / أو الطلب المقدر   | إجمالي منطقة المغرب العربي | الإنتاج |           |          |         |         | البلد / النشاط                |
|--------------------------------|---|----------------------------|---------|-----------|----------|---------|---------|-------------------------------|
|                                |   |                            | تونس    | موريتانيا | المغرب   | ليبيا   | الجزائر |                               |
| الجزائر ليبيا                  | الاستهلاك المغربي ضعيف جدا 488848 أي ما يقارب في تلك الفترة 1,8 كلغ للجزائري و 14 كلغ للمغربي   | 869845                     | 92681   | 104100    | 595324   | 7800    | 70000   | الصيد بالأطنان 1986           |
| الجزائر تونس                   | تستورد البلدان الخمسة القمح و السكر و الزيوت النباتية و الحيوانية ماعدا تونس التي تصدر زيت الزيتون لكنها تستورد كميات معتبرة من الزيوت الحيوانية و النباتية | 3348000                    | 498000  |           | 2000000  | 160000  | 690000  | القمح اللين بالأطنان 1985     |
| الجزائر المغرب موريتانيا       |   | 709000                     | 79000   |           | 623000   |         | 7000    | السكر بالأطنان 1985           |
| الجزائر المغرب ليبيا موريتانيا |   | 168000                     | 95000   |           | 31000    | 26000   | 16000   | زيت الزيتون بالأطنان 1985     |
| ليبيا موريتانيا تونس المغرب    | إن استهلاك المنطقة كان يقدر ب 5 ملايين طن و الطلب الحقيقي يقارب 7 ملايين طن و الجهاز الإنتاجي الجزائري يشتغل بأقل من طاقته الحقيقية بنسبة 30 %              | 2155000                    | 160000  |           | 28000    | 50000   | 1665000 | الحديد و الصلب بالأطنان 1985  |
| الجزائر ليبيا موريتانيا        | زيادة الطاقة الإنتاجية من مادة الفوسفات الرفيع خاصة في المغرب فإن المنطقة يمكنها تلبية احتياجات القطاعات الزراعية خاصة في الجزائر                           | 2828100                    | 590000  |           | 21178000 |         | 1203000 | الفوسفات بالأطنان 1986        |
| الجزائر ليبيا موريتانيا        |   | 1590000                    | 966000  |           | 600000   |         | 24000   | الفوسفات الرفيع بالأطنان 1987 |
| تونس المغرب موريتانيا          | إن إجمالي استهلاك المنطقة يعادل 19886 مليون طن من البترول و 16,89 مليون TEP من الغاز الطبيعي و قد ارتفع   | 8510000                    | 500000  |           |          | 4860000 | 3150000 | البترول الخام بالأطنان 1987   |

|                                   |           |      |  |  |     |       |  |
|-----------------------------------|-----------|------|--|--|-----|-------|--|
| الغاز الطبيعي مليون متر مكعب 1987 | 8991<br>9 | 8268 |  |  | 800 | 98987 | الطلب على الطاقة سنة 1995 إلى 55 مليون TEP و 67 مليون طن سنة 2000 بمعدل نمو سنوي يعادل 4,2 % خلال الفترة 2000-1995 |
|-----------------------------------|-----------|------|--|--|-----|-------|--|

## 5 – البعد الخارجي للتكامل الصناعي المغربي :

لقد كان للظروف الجغرافية و التاريخية و الثقافية دورها الكبير في رسم معالم العلاقات التجارية و الاقتصادية الخارجية لبلدان المغرب العربي ، و تظهر المنطقة الأوروبية و بخاصة بلدان الاتحاد الأوروبي وزنا ثقيلًا على اقتصاديات المغرب العربي ، حيث هذه الأخيرة كانت تمثل في نهاية الثمانينات ما يعادل 69,53 % من إجمالي الصادرات المغربية و تقدم ما يعادل 64,09 % من الواردات المغربية ، مع الإشارة أن النصيب الأكبر من المعاملات التجارية للبلدان المغربية مع بلدان الاتحاد الأوروبي ترجع إلى ثلاثة بلدان هي : فرنسا ، إيطاليا ، إسبانيا و هي البلدان الأقرب جغرافيا و تاريخيا و ثقافيا من منطقة المغرب العربي .(4)

غير ما يمكن قوله هنا في العلاقات المغربية الأوروبية ظلت خاضعة لفترة ليست بالبعيدة لاعتبارات ظرفية تفتقر تفتقر إلى النظرة الإستراتيجية الشاملة و احتمالات المستقبل ، و هذا التعامل هو وليد إطار تاريخي يغلب عليه الطابع الاستعماري في البداية ثم فيما بعد علاقات تتحكم فيها و توجهها دواليب التقسيم الدولي للعمل التقليدي . و لقد كان هذا التعامل منصب في الحقيقة على البلدان الثلاثة الوسطى من منطقة المغرب العربي و هي : تونس و الجزائر و المغرب الأقصى التي كانت تربطها خلال الفترات التي تلت مباشرة حصولها على الاستقلال السياسي ، اتفاقيات تجارية مع بلدان الإتحاد الأوروبي في حين تم تجاهل ليبيا نسبيًا و ارتبطت موريتانيا باتفاقيات يا وندي و لومي الإفريقية ، و قد تدرجت هذه الاتفاقيات من حيث أشكالها القانونية و أهدافها عبر ثلاث مراحل :

**1 – سنة 1969 :** عقدت اتفاقيات شراكة أو مشاركة مع كل من تونس و المغرب الأقصى ، و كان الدافع لذلك هو الرغبة خاصة لدى فرنسا للإبقاء على علاقات مميزة مع بعض البلدان التي كانت تستعمرها . و كان لهذه السياسة الأوروبية تأثيرها المباشر على البنية الهيكلية للمبادلات الخارجية خاصة في تونس و المغرب الأقصى أين تم الاهتمام بتطوير المنتجات الزراعية التصديرية ، و من أهم نتائج هذا الارتباط بالأسواق الأوروبية ظهور مشاكل و عقبات كبيرة أمام الصادرات الزراعية المغربية فيما بعد بسبب التغيرات التي عرفتتها السياسات التجارية الأوروبية بفعل برنامج السياسة الزراعية المشتركة "PAC" و عقد اتفاقيات مشاركة مع بلدان متوسطة أخرى ، و كذلك الانفتاح على أوروبا الجنوبية لتسهيل عملية انضمامها إلى بلدان الإتحاد الأوروبي فيما بعد .

**2 – عقد اتفاقيات للتعاون في شهر أفريل من سنة 1976 :** و جاءت هذه الاتفاقيات لتكييف العلاقات بين بلدان الإتحاد الأوروبي و بلدان المغرب العربي مع أهداف السياسة الأوروبية الجديدة في الميدان التجاري و التي تميزت بالحماية و استفحال الأزمة الاقتصادية . و تميزت هذه الاتفاقيات عن سابقتها بكونها أكثر شمولية ، حيث لم تعد تقتصر فقط على الجانب التجاري ، بل تعدت ذلك إلى الجانب المالي ، من خلال تقديم تسهيلات مالية لكل من الجزائر و تونس و المغرب الأقصى ، و كذا الجانب التقني بتبادل المعلومات و الخبرات في ميادين البحث العلمي ...

3 – المرحلة الثالثة من العلاقات المغاربية الأوروبية هي المرحلة الراهنة ، و التي تتميز ببروز نظرة أوروبية جديدة في كيفية التعامل مع منطقة المغرب العربي هذه الأخيرة التي لم تعد تتماشى و طموحات و أهداف المجموعة الأوروبية و التطورات الاقتصادية

### الخاتمة :

إن الخلاصة العامة التي يمكن الخروج بها من هذه الدراسة لمفهوم التكامل الصناعي وامكانية اعتماده لمنهج جديد لبلدان منطقة المغرب العربي لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بشكل عام و التصنيع بشكل خاص تتمثل بشكل أساسي في أهمية هذا التوجه الجديد الذي أصبح يستهوي كبار و صغار هذا العالم من جهة و صعوبة الإلمام بجوانبه النظرية و التطبيقية بفعل امتداداتها المختلفة التي تمس مختلف جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للبلدان و الشعوب .

و رغم الإمكانيات المتاحة التي تتوافر عليها البلدان المغاربية إلا أن اقتصاديات هذه البلدان مازالت تعرف تدهورا اقتصاديا و اختلالات هيكلية في نسيجها الصناعي و على تجارتها الخارجية ، ألزمت على بلدان المنطقة تبني مجموعة من البرامج التصحيحية محاولة منها الخروج من الانسداد الاقتصادي ، و البحث عن أنسب الطرق للتكيف مع التحولات العالمية و الاندماج إيجابيا في الاقتصاد العالمي ، إلا أن هناك بعض العوامل التي حالت دون تحقيق ما كان منتظر تحقيقه نذكر منها خاصة :

- أمام تراجع أسعار المواد الأولية ( المحروقات و الفوسفات ) في الأسواق الدولية
- تدبب و عدم استقرار الدولار الأمريكي الذي تفوتر به صادرات المنطقة
- الزيادة الكبيرة للمديونية الخارجية لهذه البلدان و التي أعاقت كل مبادرة تنموية
- تدهور و اختلال التوازنات المالية الداخلية ( عجز الموازين الوطنية ) و الخارجية ( عجز ميزان المدفوعات و التجارة )
- تزايد مستويات النمو الديمغرافي مما ساهمت في تعميق المشاكل الاجتماعية كالفقر و التهميش و تزايد معدلات البطالة
- ندرة رؤوس الأموال و ارتفاع أسعار القروض الأسواق المالية العالمية
- تبعية غذائية و تكنولوجية كبيرة و هذا بفعل المكانة الثانوية التي ما زال يحتلها قطاع الزراعة في الاقتصاديات الوطنية ، و الضعف الكبير الذي ما زال يميز قطاع المبادلات البيئية للبلدان المغاربية
- نزاعات قائمة بين البلدان المغاربية بسبب الحدود الموروثة عن الاستعمار
- تركيز المبادلات المغاربية جغرافيا و سلعيا مما زاد في تعميق هوة التبعية نحو البلدان المتقدمة خصوصا
- سيطرة فروع الشركات الأجنبية على نسبة كبيرة من الإنتاج المغربي و على أسواق المنطقة

و حتى تأخذ البلدان المغاربية بصيغة التكامل الاقتصادي كسياسة بديلة تسمح لها بالاندماج إيجابيا في الاقتصاد العالمي ، يجب أن تتجاوز إطار قوى السوق دون أن نهملها عند معالجة بعض الجوانب التنظيمية و الديناميكية الصناعية على مستوى القطاعات و الفروع الإنتاجية ، إلى تحديد أهداف جديدة لعملية التكامل في حد ذاتها تعمل على توفير الشروط الموضوعية لتحقيق تنمية صناعية تسرع من وتائر النمو الاقتصادي و تحقق اندماج إيجابي في العلاقات الاقتصادية الدولية و مواجهة تحديات العولمة.

وبالتالي ينبغي تبني سياسات اقتصادية تعاونية مشتركة بين البلدان المغاربية في كل المجالات

## المراجع:

- 1- Habib El Malki, Le Maghreb Economique Entre le Possible et Réalisable, Le grand Maghreb, édition Econmica, Paris, 1988, P. 213
- 2 – Abdelmadjid Bouzid, Panorama des Economies maghrébines Contemporaines, printed in Algeria , Alger, 1991, P.18
- 3- Nejib Ben Miled, impact des Accords commerciaux Préférentiels sur L'évolution des échanges inter-Maghrebins, Le commerce inter-Maghrebins, 1990, P.69
- 4- Sofiane Tahi, vers de nouveaux Modes de Coopération Euro-Maghreb, les cahiers de L'orient, Revue d'étude et de Réflexion sur le Monde Arabe et musulman, Deuxième trimestre N° 58, 2000, P.99
- 5- joseph Muzikar, Les Perspectives de L'intégration des pays maghrébins, centre européen universitaire de Nancy, imprimerie V. doux, 1968, P.29
- 6- Badre Eddine Allali, Le commerce inter-Maghrebin : pour une Dynamisation des échanges, 1990, p. 11

الأستاذ : محمد الشريف منصور  
جامعة منتوري قسنطينة